

زوفمبير الأأسود



مركز هردو
لدعم التعبير الرقمي
HRDO CENTER
To Support the Digital Expression

توقمير الأسود

"حالات فردية"

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي
القاهرة ٢٠١٥

نوفمبر الأسود

"حالات فردية"

الإصدار الثاني نوفمبر ٢٠١٥



مركز هردو

لدعم التعبير الرقمي
www.hrdoegypt.org
info@hrdoegypt.org



مركز هردو مع حق الجمهور في المعرفة وتداول المعلومات

إصدارات المركز منشور [برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية، الإصدار ٣.٠](#)
[غير الموطنة](#)

المحتويات

٥	تمهيد
٦	مناهضة الدستور المصري لجرائم التعذيب
٦	الاتفاقيات الدولية المناهضة للتعذيب
٩	وقائع التعذيب والقتل في تنهر نوفمبر
١٢	إجراءات وزارة الداخلية لمواجهة تصاعد حالات التعذيب
١٣	قرارات نقل بحق الضباط المتهمين في وقائع التعذيب
١٤	تديد واسع بانتشار وقائع التعذيب في أقسام الشرطة
١٦	نظرة تحليلية
١٨	خاتمة

تمهيد

شهدت الآونة الأخيرة تصعيد خطير وممنهج من قبل وزارة الداخلية في التعامل مع المحتجزين سواء في أسلوب القبض عليهم أو أثناء إحتجازهم مما أدى إلي وفاة عدد من المواطنين من أثر التعذيب في أماكن الإحتجاز وأثناء القبض عليهم وإصابة آخرين بإصابات بالغة .

ويأتي هذا التصعيد إنتهاكا صارخا لنصوص الدستور المصري والقوانين والتشريعات المحلية والاتفاقات الدولية التي وقعت وصدقت مصر عليها من إحترام حقوق السجناء والمحتجزين والالتزام بالقانون في المعاملة الأدمية للمواطنين .

ويعتبر هذا التصعيد الخطير الذي تخطي كونه أعمال فردية إلي أسلوب ممنهج في التعامل مع المواطنين نتيجة إتساع رقعة ممارسات التعذيب لمحافظة عديدة وقيادات أمنية مختلفة ومواقع شرطية متنوعة وهو أمر يندرج بعواقب وخيمة .

ونتيجة لهذا خرجت مظاهرات واحتجاجات واسعة في المحافظات التي شهدت وقائع التعذيب تندد بمقتل المواطنين علي يد قوات الأمن دون ذنب والتمثيل بأجسادهم وفي مقابل ذلك لم تتخذ وزارة الداخلية أية إجراءات عقابية في مواجهة الضباط المخالفين .

واكتفت الوزارة فقط بنقلهم من أماكن وظيفتهم إلي أماكن أخرى بالمخالفة الصريحة للقانون دون تقديمهم للنيابة العامة ومحاكمتهم علي ما إقترفوه من جرائم قتل وتعذيب في حق المواطنين ، وبناءا علي ما تقدم يصدر مركز هردو لدعم التعبير الرقمي تقريرا تحت عنوان " نوفمبر الأسود .. حالات فردية" لإلقاء الضوء علي تلك القضية التي تشغل الرأي العام المصري في الآونة الأخيرة .

مناهضة الدستور المصري لجرائم التعذيب:^١

مادة ٥١

الكرامة حق لكل إنسان ، ولا يجوز المساس بها ، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها .

مادة ٥٢

التعذيب صورته وأشكاله ، جريمة لا تسقط بالتقادم .

الاتفاقيات الدولية المناهضة للتعذيب^٢

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء
- المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء
- مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن
- قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجريين من حريتهم

^١ - دستور جمهورية مصر العربية - الجريدة الرسمية .
^٢ - الصفحة الرسمية لهيئة الأمم المتحدة

- إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة
- بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة
- مبادئ آداب مهنة الطب في حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة
- المبادئ المتعلقة بالتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة
- ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام
- مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
- مبادئ أساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)
- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بيجين)
- مبادئ توجيهية للعمل المتعلق بالأطفال في نظام العدالة الجنائية
- مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية)
- إعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة
- مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية
- مبادئ أساسية بشأن دور المحامين
- مبادئ توجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة

- مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة
- الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية حقوق الطفل
- البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية
- بروتوكول اسطنبول لعام ١٩٩٩ (دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة)

وقائع التعذيب والقتل في تنهر نوفمبر^٣

١ نوفمبر قسم حدائق القبة

وبدأ شهر نوفمبر بمقتل شاب داخل مقر احتجازه بسبب عمليات التعذيب، ففي منطقة حدائق القبة، اتهم أهالي الشاب "محمد" قيام ضباط قسم شرطة حدائق القبة بتعذيبه حتى لفظ أنفاسه الأخيرة، متأثراً بكسور وكدمات بأماكن متفرقة بالجسد.

وأوضح شقيق المتوفى أنه تلقى مكالمة من قسم حدائق القبة، بأن شقيقه مقبوض عليه هناك، وعندما وصل القسم، وجد جثته عليها آثار كدمات ونزيف شديد، وفاقد الوعي، وتوفي قبل وصوله للمستشفى.

وكالعادة نفت وزارة الداخلية أن يكون سبب وفاة الشاب التعذيب، مؤكدة أنه كان على خلاف مع إحدى السيدات، والتي استعانت بالمارة لملاحقة الشاب الذي حاول الهرب منهم، فصعد بعض العقارات وقفز من بينها حتى سقط ميتاً.

٨ نوفمبر قسم إمبابة

ثاني عمليات التعذيب التي شهدتها شهر نوفمبر وفاة أحد المواطنين داخل قسم إمبابة بسبب التعذيب.

واعتدي رجال المباحث علي المجني عليه بالضرب؛ ما أدى إلى وفاة المجني عليه؛ عقب إصابته بهبوط حاد بالدورة الدموية، نتيجة تعرضه للتعذيب.

وتجمهر أهالي منطقة إمبابة، أمام القسم للتنديد بالواقعة، متهمين رجال المباحث بأنهم وراء مقتله؛ ما أدى إلى وقوع اشتباكات بين قوات الأمن وأهل المجني عليه.

^٢ - تقرير مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف .. -٠B٢- <https://drive.google.com/file/d/0B٢-0qOchi4gFZS1DLWZKODBXRWs/view>

<http://bit.ly/1OIWdaC> -

<http://bit.ly/1NldAYm> -

<http://bit.ly/1NI4V^a> -

١٢ نوفمبر المطرية

لقي متهم بقسم المطرية مصرعه نتيجة للتعذيب الذي تعرض له داخل القسم.. واتهمت والدة المجني عليه عادل عبد السميع صيام ضباط وأمناء القسم بتعذيبه وقتله.. وقالت إن عادل تم إلقاء القبض عليه في قضية سرقة محمول اشتراه من شاب بالمنطقة ثم اتصل به شخص آخر وقال إنه هاتفه وتم سرقة منه، فأخبره أن يقابله ليأخذ الموبايل، وعند مقابله وجد المباحث تلقي القبض عليه.

وأوضحت والدة المجني عليه إن نجلها تم تحويله للنيابة، والتي قررت حبسه ٤ أيام على ذمة التحقيقات، وبعدها تم التجديد له لمدة ١٥ يوما، وقبل عرضه على النيابة للمرة الثالثة قتل داخل الحجز.

و أفاد الطب الشرعي أن مشرحة زينهم استقبلت جثمان عادل صيام في العقد الثالث من عمره، وأن المتهم لقي حتفه داخل القسم وتبين إصابته إصابات ظاهرية نتيجة إطفاء السجائر بجثمانه وكدمات وسجحات نتيجة الضرب بجسم صلب إضافة إلى آثار مرض جلدي "

و أن التقرير المبدئي للطب الشرعي يؤكد وجود شبهة جنائية في وفاة المجني عليه "

١٥ نوفمبر كفر الدوار

وفي مركز شرطة كفر الدوار لقي شاب مصرعه، إثر إصابته بمغص كلوي ونزيف شرجي، واحتشد عدد من أقارب المتوفى أمام ديوان المركز، وحاولوا اقتحامه؛ لاعتقادهم أن رجال الأمن وراء وفاته، وتصدى رجال الشرطة لهم، وتم القبض على ٥ منهم.

٢٦ نوفمبر قسم شرطة الأقصر

شهد يوم ٢٦ نوفمبر وفاة المواطن "طلعت شيب" داخل قسم شرطة محافظة الأقصر، عقب نصف ساعة من إلقاء القبض عليه، مما تسبب في حالة كبيرة من الغضب داخل المحافظة، وخرجت الكثير من المظاهرات المننددة بالحادث، والمطالبة بالقصاص من الشرطة.

وألقي القبض على المتوفى أثناء وجوده في أحد المقاهي، وتم اقتياده إلى قسم الشرطة، وتلقت عائلته نبأ نقله إلى مستشفى الأقصر الدولي جثة هامدة، وتعرضه للتعذيب على أيدي ضباط القسم.

٢٧ نوفمبر عين شمس

في منطقة عين شمس بالقاهرة، أصيب ميكانيكي سيارات بعد الاعتداء عليه من قبل ضابط شرطة.

حيث قام معاون مباحث قسم شرطة عين شمس بالاعتداء عليه وإصابته في رأسه بسلاحها الميري، أثناء عودته من عمله، بعدما قام بتفتيشه، فلم يجد معه سوى ٥٠٠ جنيه، فأذن له بالانصراف دون أن يرد له المبلغ المالي.

ورفض المجني عليه الانصراف دون الحصول على مستحقاته، فاعتدى المعاون عليه وأصابه في رأسه بسلاحهما الميري، حتى فقد الوعي، وتم على إثره نقله إلى الرعاية المركزة نتيجة إصابته بارتجاج في المخ، مما أدى إلى وفاته بمستشفى عين شمس التخصصي.

٢٨ نوفمبر قسم شرطة الإسماعيلية

كان وفاة الطبيب "عفيفي حسني" بمستشفى الإسماعيلية، من أحد حوادث التعذيب التي أثارت غضب سكان محافظة الإسماعيلية وجميع محافظات مصر.

حيث تعرض الطبيب عفيفي حسني إلى التعذيب الوحشي من قبل الشرطة بعد أن تم اعتقاله من داخل صيدليته والاعتداء عليه داخل مقر عمله.

وأكدت زوجة الطبيب أن زوجها تم اقتياده من قبل قوات شرطة من داخل الصيدلية الخاصة به في شارع الأهرام بحي المحطة الجديدة بالإسماعيلية، دون إذن من النيابة العامة، وأنه تعرض لأزمة قلبية إثر تعرضه للإهانة والمعاملة السيئة من قبل أحد ضباط الشرطة بالقسم.

٢٩ نوفمبر مركز شرطة شبين القناطر

شهد مركز شرطة شبين القناطر حالة انتهاك جديدة ضد المواطن "عمرو أبو شنب"، الذي لقي مصرعه خلال التحقيق معه في واقعة حيازة مخدرات أمام نيابة شبين القناطر، واتهمت أسرته ضباط المباحث بمركز شبين بتعذيبه حتى الموت.

من جانبها قالت زوجة المواطن عمرو أبو شنب ضحية التعذيب، إنها فوجئت برجال الشرطة يقتحمون منزلهم ويقومون بسحل زوجها أمام اطفاله، ثم اقتادوه إلى القسم ووضعوه داخل الحجز حتى لفظ أنفاسه الأخيرة، مطالبة مؤسسة الرئاسة ووزارة الداخلية بحق زوجها الذي لقي مصرعه دون أي ذنب.

٢٩ نوفمبر تعذيب فتاة في شبرا الخيمة

اتهمت لجنة الحريات بالنقابة العامة للمحامين قسم ثان شبرا الخيمة باحتجاز المواطنين بالقسم دون وجه حق وتعذيبهم، مطالبةً بمحاسبة مأمور وضباط القسم. وأدانت اللجنة ما وصفته بتعنت أقسام الشرطة في تحرير المحاضر وبخاصة محاضر إثبات الحالة، مطالبة بتوفير الاستعدادات اللازمة لوزارة الداخلية لمنع تجاوزات أقسام الشرطة في الفترة المسائية. وقالت سيدة قنديل، عضو المكتب التنفيذي للجنة الحريات، إن قسم ثان شبرا الخيمة قام باحتجاز فتاة تبلغ من العمر ١٦ عامًا، بدون وجه حق وتعذيبها، وحررت شكوى لوزير الداخلية وبلاغًا للنيابة ضد مأمور القسم وضباطه مصطفى لطفي ومحمود ندا وآخر يدعى حسين، وحمل البلاغ رقم ١١٢٤ عرائض لسنة ٢٠١٥ نيابة شبرا الخيمة. وأثبت الكشف الطبي الظاهري على الفتاة إصابتها بكدمة أعلى الكتف الأيسر وكدمة في كف اليد اليمنى وسحجات في الصدر والظهر وطلب بعرضها على قسم العظام.

إجراءات وزارة الداخلية لمواجهة تصاعد حالات التعذيب

لجان لمكافحة التعذيب بالوزارة^٤:

أعلنت وزارة الداخلية المصرية عن تكوين لجان لمواجهة تزايد ظاهرة التعذيب داخل أقسام الشرطة، في محاولة للرد على الانتقادات والضغوط التي تتعرض لها الشرطة بعد مقتل العديد من المواطنين داخل أماكن الاحتجاز.

وكلف الوزير قيادات جهاز الأمن الوطني (أمن الدولة سابقا) بالإشراف على ذلك الجهاز، وهو أكثر قطاعات الداخلية المتهمه بممارسة التعذيب بحق المعارضين السياسيين.

وأعلنت الوزارة تشكيل "لجان رقابية نوعية" لمتابعة أداء الضباط ورصد أية تجاوزات تقع منهم، ومنع أية تجاوزات فردية أو عمليات تعذيب للمواطنين داخل الأقسام.

و هذه اللجان الرقابية ستقوم بمراقبة كل العاملين في الداخلية دون استثناء بكافة قطاعات الوزارة، على أن يترأس تلك اللجان قيادات أمنية تتبع الوزير مباشرة، وهذه اللجان ستضم قيادات من الأمن الوطني والأمن العام وقطاع التفتيش، ممن يتمتعون بسمعة طيبة وتاريخ مشرف بالوزارة .

ومن المتوقع أن يكون لتلك اللجان فروع في مديريات الأمن بالمحافظات المختلفة تقوم بفحص البلاغات التي تقدم حول وقائع التعذيب وتقوم بالتحقيق فيها واستدعاء المجني عليهم والمتهمين بالتعذيب من الضباط لمعرفة ما إذا كانت حقيقية أم مختلقة، قبل إرسال تقرير لها إلى وزير الداخلية شخصيا دون أن يطلع أحد عليها أو يعرف النتيجة التي توصلت لها.

^٤ - <http://goo.gl/tldIMY>

قرارات نقل بحق الضباط المتهمين في وقائع التعذيب:^٥

قررت وزارة الداخلية نقل ٥ ضباط بقسم شرطة الأقصر متهمين في واقعة تعذيب مواطن حتي الموت إلى محافظات بني سويف، والإسماعيلية، والسويس، وبورسعيد، والقليوبية بحسب مصدر أمني رفيع بمديرية أمن الأقصر.

حيث تم نقل الرائد أحمد خليفه محمد محمود، رئيس مباحث قسم بندر الأقصر إلى مديرية أمن بني سويف، ومعاونيه الرائد إبراهيم عماره إلى مديرية أمن الإسماعيلية، والملازم أول محمد أحمد محمد إلى مديرية أمن السويس، وملازم أول سمير هاني حسين إلى مديرية أمن بورسعيد، وملازم أول باهر طه إلى مديرية أمن القليوبية لحين انتهاء تحقيقات النيابة.

كما صدر قراراً بنقل الملازم أول محمد إبراهيم معاون مباحث قسم أول الإسماعيلية للعمل بمديرية أمن الدقهلية، وهو الضابط المتهم بقتل طبيب الإسماعيلية .

تنديد واسع بانتشار وقائع التعذيب في أقسام الشرطة:^٦

المجلس القومي لحقوق الإنسان

رفعت لجنة الحقوق السياسية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان، تقريراً لرئيس المجلس محمد فايق، تمهيداً لعرضه على رئيس الجمهورية، للمطالبة بفتح تحقيق عاجل فيما اعتبره التقرير وفاة ٣ أشخاص بشبهة التعذيب.

وأكد القومي لحقوق الإنسان، أنه يدرس وقائع التعذيب لتلافى تكرارها ومحاسبة من يثبت تورطه في ارتكاب هذه الجرائم، معتبراً أن ما حدث من وقائع بمثابة «ناقوس خطر» ينذر بتنامي ظاهرة التعذيب مرة أخرى ويمثل انتهاكاً جسيماً لأحد أهم وأقدس حق من حقوق الإنسان الأساسية وهو «الحق في الحياة».

^٥ - <http://goo.gl/qZ^wpB>

^٦ - <http://goo.gl/٣HK٦ps>

- <http://goo.gl/hbwxG٥>

لجنة الحريات بنقابة المحامين

أكدت لجنة الحريات بنقابة المحامين ضرورة محاسبة مأمور وضباط قسم ثاني شبرا الخيمة على اجتياز المواطنين بالقسم دون وجه حق وتعذيبهم، وأدانت اللجنة تعنت أقسام الشرطة في تحرير المحاضر، وبخاصة محاضر إثبات الحالة وتطالب بتوفير الاستعدادات اللازمة لوزارة الداخلية؛ لمنع تجاوزات أقسام الشرطة في الفترة المسائية.

حزب مصر القوية

إن استمرار جهاز الشرطة في جرائم التعذيب والقتل خارج القانون كما حدث في الأقصر والإسماعيلية وشبين القناطر وعين شمس والمطرية وغيرها من أقسام الشرطة، واستمرار حماية بعض مجرمي الأجهزة الأمنية والتخافل عن تجاوزاتهم التي طالت خصومهم السياسيين بل وأفراداً عاديين من الشعب، يهدد الأمن الاجتماعي بل ويهدد الدولة المصرية ذاتها.

وعندما تصبح مهمة الجهاز الأمني في أي بلد هي حماية النظام، فإنه يفقد بمرور الزمن احترامه للقانون، بل ويعتبر رجاله أن مهمتهم هي إخضاع القانون لأفعالهم لا انقياد أفعالهم لذلك القانون.

ويحمل الحزب السلطة التنفيذية بشقيها السياسي والأمني مسؤولية هذه الجرائم التي تجاوزت أبسط الحقوق الإنسانية، ويؤكد الحزب على أن تلك الجرائم لن تسقط بالتقادم وأن محاكمة عادلة ناجزة لهؤلاء المسؤولين وأدوات قمعهم ستتحقق لا محالة في ظل دولة العدل والقانون التي تخضع لسيادة الشعب دون سواه والتي لن نكل ولن نمل حتى نؤسس لها مهما كانت العقبات ومهما كانت التحديات.

التيار الديمقراطي

طالب التيار بمحاسبة مرتكبي تلك الممارسات التي تخالف القانون والدستور، وتشوه الجهود والتضحيات التي تبذلها الشرطة في مواجهة الإرهاب.

وناشد تحالف التيار الديمقراطي، السلطة، الإفراج عن الصحفي إسماعيل الإسكندراني، مستنكراً توجيه اتهامات له بالانتماء لجماعة الإخوان، واصفاً تلك الاتهامات بكونها غير واقعية، مدلاً على ذلك بأن توجيهات الإسكندراني

السياسية لا علاقة لها بالإسلام السياسي والإخوان وأنه كان من أكثر المنتقدين لهم والرافضين لأفكارهم، مطالباً بفتح المجال العام وإتاحة حرية الفكر والتعبير.

مركز النديم لتأهيل ضحايا التعذيب

أعلن مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب وفاة ١٣ شخصاً في أماكن الاحتجاز خلال شهر نوفمبر الماضي، بينهم ٩ نتيجة التعذيب، و ٣ بسبب الإهمال الطبي، بجانب حالة انتحار ، و ٦٣ حالة قتل خارج إطار القانون، ١٠ حالات قتل خطأ، ٤٢ حالة تعذيب، ١٣ حالة تعذيب جماعي، ١٢ حالة سوء معاملة، و ٧٥ حالة إهمال طبي . و كذلك ٤٠ حالة اختفاء قسري خلال نوفمبر، بجانب ١٤ حالة عنف من الشرطة خارج أماكن الاحتجاز.

نظرة تحليلية

من أمن العقاب .. أساء الأدب ، هذه الكلمات تلخص التصعيد الغير مبرر تحت أي ظروف من الشرطة المصرية ضد المواطنين المدنيين الذي أدى إلي مقتل العديد منهم تحت إرهاب التعذيب و التنكيل في أقسام الشرطة في غضون أيام متلاحقة معدودة .

وفي حقيقة الأمر إذ لم تدرك وزارة الداخلية وأجهزتها أنها كانت ولا تزال سببا رئيسيا في تحريك الشعب ضد أنظمة بأكملها و إسقاطها بسبب ممارستها القمعية ضد المواطنين فإنها ستتسبب في وضع النظام المصري الحالي في موقف لا تحسد عليه .

حيث أن أحد الأسباب الرئيسية في إسقاط نظام مبارك هي ممارسات الشرطة وأخرها حادثة مقتل الشاب خالد سعيد علي أيدي الشرطة ، وكانت حادثة مقتل الشاب محمد الجندي وتعذيبه في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي أحد الأسباب الرئيسية في إسقاط نظامه أيضا .

بل أن التجارب المحيطة بنا بأكملها التي أدت إلي ثورة الشعوب كان سببها ممارسة الشرطة القمعية ولعلنا لا ننسى قيام ثورة تونس بسبب إعتداء الشرطة علي الشاب محمد بوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد و كذلك اندلعت الثورة السورية بسبب إعتداء الشرطة القمعي علي المواطنين السوريين في مدينة درعا دون عقاب للقتلة .

ولعل غياب القصاص العادل و العقاب الذي يمنع تكرار الخطأ في هذه الممارسات هو الدافع الرئيسي لتكرارها حتي أصبحت منهجا لجهاز الشرطة أدي إلي تنامي الكراهية في نفوس المصريين ضد الجهاز بأكمله الذي لا يتردد في حماية الفاسد و القاتل ممن أفراد وضباط الجهاز .

ولذلك نؤكد علي أن غياب العدالة في مصر و تفاقم ممارسات الشرطة القمعية دون حساب أو جزاء يزيد حالة الاحتقان بين المواطنين ونظام الدولة الذي يمثله جهاز الشرطة ، وضرورة وجود منهجية عاجلة وفورية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه للحد من ممارسات الشرطة و أخطائها الفادحة القمعية تجاه المواطنين و سياسات عقابية صارمة للمتجاوزين والمخطئين من أفرادها .

وختاما ...

يوصي مركز هردو لدعم التعبير الرقمي بالاتي :

أولا : إلتزام وزارة الداخلية بأحكام الدستور والقانون والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بمعاملة السجناء و المحتجزين .

ثانيا : إحالة كل من تورط في مقتل أو تعذيب أو إهانة مواطن بالمخالفة للقانون من ضباط و أفراد وزارة الداخلية إلي النيابة العامة والمحكمة العاجلة دون تغاضي علي تلك الجرائم .

ثالثا : إتخاذ وزارة الداخلية إجراءات عقابية صارمة ضد المتورطين في أحداث تعذيب المواطنين وقتلهم بدم بارد في أقسام الشرطة .

رابعا : التأهيل النفسي والقانوني لضباط وأفراد الشرطة لتهيئتهم للمعاملة الأدمية مع المواطنين القائمة علي الاحترام المتبادل .



نوفمبر الأسود

" نوفمبر الأسود.. حالات فردية داخل جمهورية التعذيب " هو عنوان التقرير الذي يصدره مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ليناقد فيه التزايد المستمر في وقائع التعذيب التي تحدث في مصر داخل أماكن الاحتجاز، وذلك بعد أن شهد شهر نوفمبر الماضي العديد من تلك الوقائع والتي أدت إلى الوفاة في بعض الحالات، ولعل أشهرها وفاة المواطن طلعت شبيب في الأقصر إثر تعذيبه داخل قسم الشرطة وأخرها فتاة شبرا الخيمة كما تداولتها مواقع التواصل الاجتماعي في الأيام القليلة الماضية. في البداية يلقي التقرير ضوءاً على المخالفات الدستورية والإنسانية التي تحدث جراء هذه الحوادث، حيث نص الدستور المصري وجميع الاتفاقيات الدولية على حماية حقوق الإنسان وكرامته الإنسانية وحقه في الحياة دون أي تمييز أو تعصب، وعلى سبيل المثال لا الحصر من الاتفاقيات التي تم سردها في التقرير: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ثم يعرض التقرير وقائع التعذيب التي تمت داخل أماكن الاحتجاز خلال شهر نوفمبر والتي شملت أكثر من محافظة وعلى الوجهين البحري والقبلي، والأقسام التي تمت فيها حوادث التعذيب هي: قسم حدائق القبة، قسم إمبابة، قسم المطرية، مركز شرطة كفر الدوار، قسم شرطة الأقصر، قسم عين شمس، قسم شرطة الإسماعيلية، ومركز شرطة شبين القناطر، وختاماً بقسم ثان شبرا الخيمة.

وعن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية من أجل التصدي لظاهرة التعذيب التي كما أطلق عليها "حالات فردية" – وفق تقرير مركز هردو – فقد أعلنت الوزارة عن تشكيل لجان تحت إشراف جهاز الأمن الوطني لمواجهة تكرار هذه الوقائع، الأمر الذي لا يقبله أي عقل بالمرّة حيث أن هذا الجهاز تحديداً هو المسئول عن معظم حالات التعذيب خاصة للمعارضين السياسيين، كما أعلنت